



عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة الدرس السابق.

ما هي ضوابط الغرر المؤثر في العقود؟.

- **الضابط الأول:** إذا كان الغرر كثيرًا فيكون مؤثرًا في صحة العقد، فإذا لم يكن كثيرًا فلا يؤثر، وهذا محل اتفاق.
- **الضابط الثاني:** أن يكون الغرر أصلًا في العقد، أن يكون الغرر أصلًا في العقد، ولا تابعًا له، فإذا كان تابعًا، فإنه عندئذٍ لا يؤثر، واستدللنا على هذا بحديث: «من باع نخلاً قد أُبْرِتْ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».
- **الضابط الثالث:** ألا يكون مما تدعو إليه الحاجة العامة، أو مما يشق التحرز منه، فهما ضابطان إن جمعتما أو فرقتما هما متقاربان من حيث الحكم، وضررنا على هذا بعض الأمثلة، مثل مسألة بدو الصلاح، نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحها، وقلنا إن هذا البيع قد يكون مع بداية ظهور الصلاح وإن لم يستكمل، وذلك لأن الحاجة العامة داعية إلى مثل هذا، ولو كان البيع مشروطًا في بدو الصلاح اكتماله لترتب على هذا ضررٌ كبيرٌ، إذ لا يكاد يكتمل البستان كله، أو ثمر الشجرة كلها في وقتٍ واحدٍ.
- **الضابط الرابع:** أن يمكن التحرز منه، فإذا لم يمكن التحرز منه فإن الغرر لا يكون عندئذٍ مؤثرًا، والغرر الذي لا يمكن التحرز منه، مثل بعض النباتات كالجزر، كالمغيبات مثلًا التي نصفها في الفجل البطاطس الجرجير الكرات نحو هذه يشق التحرز عنها، وأيضًا تدعو إليها الحاجة العامة.
- **الضابط الخامس:** أن يكون في المعاوضات، وهذا هو مذهب المالكية، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، إن الغرر إنما يكون له أثرٌ فيما يقوم على مبادلةٍ ومعاوضةٍ، أما فيما يكون على سبيل التبرع، كالهبة فإن القصد منها بذل المال وإهلاكه، كما يقول الفقهاء، فأى غررٍ كان فيها فإنه لا يؤثر، لأن هذا الذي وهبت إليه أنت هذه الهبة أو الهدية لا يعاوض عليها، وعند تعذر أو عدم وجود هذه المعاوضة لا يلحق بالطرفين ضررٌ، وإنما منع الغرر دفعًا للضرر، فهذا لا يتحقق.
- لو شخصٌ قال لك أنا سأهديك هديةً، ثم أهداك هديةً وأنت ما تعرف ما هي هذه الهدية، هل يضررك هذا شيءٌ، هل عوضت عليها، هل بذلت مالا فلم يقابل عندئذٍ بالعدل، لم يكن هذا ولا ذاك، لذلك كان مذهب السادة المالكية واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا متجهًا، ولربما كان الوقت يضيق عن أن نذكر المذهب الآخر، ومما يؤيد ما ذهبوا إليه الحديث حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر، فدل هذا على أن يكون فيه المعاوضات، وما كان في حكمها.
- قاعدة الغرر من القواعد الكبرى في البيوع، والتي تمس الحاجة إلى فهمها ومعرفتها.

المتن.

بسم الله، الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..

فالحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..

قال ابن قدامة رحمه الله: باب البيع.

قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275]. والبيع معاوضة المال بالمال، ويجوز بيع كل مملوكٍ فيه نفعٌ مباحٌ

← قال المؤلف: في كتاب البيع قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

- وكما ذكرنا هو يُصدر أبوابه بآية من كتاب الله، دليل من الكتاب أو السنة، وفي هذا الدليل إشارة إلى قاعدة عظيمة، هي من أعظم قواعد البيوع، وهي قاعدة الأصل في البيوع، حيث إن المؤلف أراد بهذا أن يشير إلى أن الأصل في البيوع هو الحل، ودليله هذه الآية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، فكل ما كان بيعاً الأصل حله، إلا إذا دل الدليل على منعه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، فالأمر بالوفاء بالعقود دال على حلها، إذ لو كان الأصل فيها المنع لما أمر الوفاء بها بإطلاق، وأيضاً ما كان من فعله عليه الصلاة والسلام حيث باع واشترى، ومن قوله أيضاً في هذا الباب، وذلك في أحاديث البيع.
- فهي دالة على أن الأصل في البيع هو الحل، «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» كمثال.
- وظهور الحاجة إلى أن الأصل في البيوع هو الحل يغني عن الدليل كما قال الجويني، إذ هذا من أمور العادات، التي جاء الشرع بالامتنان بحلها، مثل نومك، وسفرك، قيامك، قعودك، الأصل فيها الحل، ولو قيل إن الأصل المنع إلا إذا دل الدليل، للحق بالناس مشقة وعنت عظيم.
- وهذا ليس محل إجماع كما يظن البعض، بل هو المذهب عند الحنابلة، والمالكية، وكثيراً اتفاق الحنابلة مع المالكية في باب البيوع، فهم أوسع من حيث التقعيد من غيرهم، وذهب الحنيفة والشافعية إلى أن الأصل في البيوع هو الحظر.
- واستدلوا على هذا بحديث «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»، وأجاب عنه الحنابلة والمالكية وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية بأن المراد بكل شرط ليس في كتاب الله يعني مخالف لكتاب الله، فإذا كان الشرط أو العقد مخالفاً لكتاب الله فهو باطل، فإن لم يخالف ولو لم يكن منصوصاً عليه في كتاب الله فالأصل حله، وما سكت عنه فهو عفو. قالوا: أو يكون المعنى على سبيل الموافقة بأن المراد بهذا الحديث «كل شرط لم يكن مذكوراً» كما يستدل بهذا الحنفية والشافعية «في كتاب الله» فإن القصد لم يكن مذكوراً بعمومه ولا بخصوصه، بينما هذه الآية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، دالة على حل البيع، وهذه الحقيقة القاعدة من أعظم القواعد نفعاً لأنه عند استقرارها في قلب المرء يعلم أن المطالبة بالدليل هو من منع لا من أجاز.
- وهذا طبعاً لا يعطي ذريعة لغير أهل العلم بتصحيح العقود كيفما شاءوا بناءً على هذا الأصل، لكن هذا الأصل مهم جداً، وأود أن أضيف عليه إضافة، وهي: إن هذا الأصل إنما يتضح نفعه في العقود غير المسماة، وهي العقود غير المنصوصة في الكتاب ولا في السنة وفي كلام الفقهاء، العقود المنصوصة مثل البيع والإجارة، والرهن والكفالة، والحوالة والرهن، والعارية، وغيرها من العقود، السلم، قرابة الخمس وعشرين تزيد أو تنقص بحسب المذاهب الفقهية.
- لماذا؟ لأن العقود المنصوصة المسماة كالبيع والإجارة والرهن والحوالة والكفالة إلى آخره، هذه قد اتفق الفقهاء على حلها، حتى الحنفية والشافعية القائلون بأن الأصل التحريم، إذن مرادهم في العقود غير المسماة غير المنصوصة، مثل لما يأتينا الإيجار المنتهي بالتملك، عقد جديد، عقد الصيانة، عقد جديد، عقد الحساب الجاري عقد جديد، هذه نقول الأصل فيها الحل إلا إذا كان ثم ضابط أو شرط أو حالة أو أصل في هذا العقد ممنوعاً، فتمتنع.
- فإذاً يجب أن نعلم أن الفقهاء عندما يتحدثون عن هذا الأصل فلا يريدون به العقود المسماة، لكنهم يذكرونه لدخولها دخولاً أولياً فيه.
- ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ هذا هو الحكم، قدم الحكم رحمه الله تعالى، وذلك لأنه استدل بهذه الآية، ولا شك أن الافتتاح بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من الافتتاح بكلام البشر.

← ثم قال بعدها: البيع هو معاوضة المال بالمال.

- فبيّن عندئذٍ حده، بيّن حكمه، ثم بيّن حده، وهذا جمع بين الصورة والحكم، وهو الفقه، أن يتصور المرء المسألة ويعرف حكمها كيف وقد صار المدلول دليلاً، والحكم نفسه هو النص، وهذا من توفيق الله جلّ وعلاً للماتن.

- **المعاوضة هنا هي المبادلة**، ولذلك عبر زاد المستنقع، وهو أكثر تفصيلاً من العمدة، عن تعريف البيع، بقوله: مبادلة مالٍ بمالٍ، ولو في الذمة، أو منفعةٍ مباحةٍ، ليشير إلى أن البيع لا يقوم فقط على البضاعة، أو على الأعيان، وإنما يقوم أيضاً على مبادلة المنافع، قال كهمم بمثل أحدها على التأبید، وذلك للإخراج ما يكون لا على سبيل التأبید كالإجارة، فليما قال قائل: إن المعاوضة معاوضة المال بالمال، قد ذكر صاحب الإنصاف تعاريف، قال: وقلمما يسلم تعريف منها من إيراد.
 - ثم أشار أو أضاف على التأبید، غير رباً وقرضٍ، لأن الربا فيه مبادلة وهو على التأبید، لكنه ليس بيعاً، وكيف يكون بيعاً وقد جعله الله جلّ وعلاً مناقضاً ومضاداً للبيع، ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، الحكم، وإن كان صورةً تذكر في البيع، لكن حقيقته وأثره مختلفٌ عن البيع.
 - ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ كما قال الله تعالى، وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على هذا عند فصل الربا.
 - وهكذا القرض أيضاً فيه نوعٌ من المبادلة، لكنها هذه المبادلة ليست على سبيل البيع، وإنما على سبيل القرض، تعطي مالاً ويرده إليك، معاوضة مالٍ بمالٍ، فلو أخذنا على ظاهر هذا التعريف الذي ذكره المؤلف لصار القرض أيضاً بيعاً، فإذن تعريف صاحب الزاد أكثر تفصيلاً وفيه نوعٌ من التقييد، وإن شئت أن تقيده هنا وتختصر، فيقال: معاوضة المال بالمال على وجه التأبید، لأن القرض ليس فيه تأبید، ويستثنى من ذلك الربا لأنه محرمٌ، وقد أحل الله البيع وحرم الربا.
- ← قال: ويجوز بيع كل مملوك فيه نفعٌ مباح.
- يجوز بيع كل مملوكٍ وذلك لأن سبب جواز التصرف في المال هو الملك، فمتى كان الشيء مملوكاً يجوز بيعه، له منفعةٌ مباحةٌ، لأن المنفعة المباحة يجوز لصاحبها أن يستوفيها، من العين التي يملكها، فإذا كان يجوز له استيفاؤها فيجوز له المبادلة بها، وأخذ العوض عليها.
 - وهذا فيه الإشارة إلى أن المبادلة تكون بين الأعيان كما تكون بين المنافع، كما تكون بين الأعيان والمنافع، فممكّن أن الشخص يشتري بنقوده سلعةً، عيناً بعينٍ، كما يمكنه أن يشتري بنقوده منفعةً، كيف يشتري منفعةً؟ هل يتصور هذا؟ نعم يتصور، مثل ما لو اشترى منفعة المرور في أرض يملكها شخصٌ من الناس، دفع منفعةً للمرور، خلاص له ملكٌ، أن يمر بهذه الأرض ولا يسكن فيها.
 - مثل ما يسمى بالمهاينة، وهي بيع المنفعة كما لو اشترى منفعة السكنى مثلاً مقداراً من الأيام في السنة محدداً مدى العمر، في بيتٍ أو شقةٍ أو نحو ذلك، هذه المهاينة، وهي التي عني بها الأحناف أكثر من غيرهم.
 - إذن لاحظ أن البيع يكون بعينٍ مقابل عينٍ، وبعينٍ مقابل منفعةٍ، وبمنفعةٍ مقابل منفعةٍ، كيف هذا منفعةً مقابل منفعةٍ؟ تباع له منفعةٌ عندك أنت، كما هي منفعة سكنى مثلاً شقةً أياماً محددةً مدى العمر، بمنفعة المرور التي ذكرنا في أرض يملكها هذا الشخص.
 - وهذا فيه الإشارة إلى مذهب جمهور أهل العلم، إن المنافع أموالٌ، ولذلك قال هنا: فيه نفعٌ مباحٌ، ويعرف الحنابلة، ويتابعهم على هذا أيضاً غيرهم استثناءً أو خلافاً للحنفية بأن المال هو كل عينٍ مباحة النفع بلا حاجةٍ، وكل عينٍ لها منفعةٌ مباحةٌ فإن هذه المنفعة المباحة يجوز عندئذٍ التصرف فيها بالبيع ونحوه وهو أيضاً دالٌّ على أن هذه المنفعة لها قيمةٌ، وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين الجمهور والحنفية، والتي كان الجمهور فيها أسعد بالدليل ومن الأدلة على هذا «أنكحتكها بما معك من القرآن»، وقد قال الله تعالى في المهر أن ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ﴾ [النساء: 24]، فدل على أن تعلم القرآن وتعليمه، لأنه سيعلمها هذا الصحابي كتاب الله، وهذه منفعةُ التعلم والتعليم، دل على أنه مالٌ، لأنه إنما يكون ابتغاء الزواج هنا يكون بالمال، كما في الآية هذه.
 - الأصل في البيع وهو الجواز، لكن قد يكون البيع واجباً، كما لو كان لمضطرٍ لا يلحقك بالبيع ضررٌ، مثل المضطر إلى طعامٍ أو شرابٍ، عنده مالٌ لكن ما عنده طعامٌ أو شرابٌ، وأراد منك أن تباع عليه، ولا يلحق بك هذا ضررٌ، لديك فضل من هذا الطعام والشراب، فيجب عليك عندئذٍ أن تباعه.

- كما قد يكون محرماً، وسيأتي بيع الخمر، والخنزير، وغيرها من صور البيوعات الممنوعة أيضاً يحرم فيها البيع، فليس البيع حلالاً في كل أحواله، نقول هو الأصل لكن قد تكون ثم صوراً من البيع محرمة، قد تكون واجبة، قد تكون مستحبة، وقد تكون هذه الصور أيضاً مكروهة.

{إلا الكلب، فإنه لا يجوز بيعه ولا غرم على متلفه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب، وقال: «من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو صيدٍ نقص من عمله كل يوم قيراطان»، ولا يجوز بيع ما ليس بمملوكٍ لبائعه}

- والأصل في هذا وهو بيع غير المملوك حديث حكيم، قال: قلت يا رسول الله يأتيني الرجل يسألني البيع ليس عندي ما أبيع، يعني لا أملك هذا الذي يسألني، قال: ثم أبيع -أي اشتريه من السوق-، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تبع ما ليس عندك».
- والنبي -صلى الله عليه وسلم- أجاب بجوابٍ يشمل هذه الصورة وغيرها، لأنه ما قال: لا تبع ما لا تملك، وإن كان ذلك جاء في رواية أخرى، لكن حديث حكيم «لا تبع ما ليس عندك»، وقد جاء لحديث حكيم، وهو عند أحمد ما يشهد له من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو في السنن، وفيه نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن البيعتين في بيعة، وعن بيعٍ وسلفٍ، وعن ربح ما لم يُضمن، وعن بيع ما ليس عندك.
- ولاحظ قوله: «ما ليس عندك» يشمل أمرين: يشمل ما هو من ملك غيرك، كما يشمل ما كان من ملكك مما لا تقدر على تسليمه، وفي كل من الحالتين المانع واحدٌ، وهو الغرر، كما قدمنا في الحلقة الماضية؛ لأنه يُجهل عاقبته، لا يُدرى، هل يصير إليك أم لا، لأنه ملكٌ لغيرك، بعت سيارة جارك، أو بعت سيارتك المسروقة، ليست عندك، هذا كله مما نُهي عنه، وهو في الحكم واحدٌ، وهذه الصورة للبيع ما ليس بمملوكٍ للبائع، أو ما ليس أيضاً مقدوراً على تسليمه، هي من الصور للأسف الموجودة الآن في بعض المعاملات المعاصرة، ومن أشهر ذلك ما يقع في عقد المراجعة، وصورته أن الشخص إذا ذهب إلى البنك، قال: أريد تمويلاً، يسمونه الناس قرضاً، هو ليس قرضاً، هو في الحقيقة تمويلٌ بمراجعةٍ، بيع، فيذهب البنك ويشترى سلعةً لأجله، ثم يبيعها عليه بتمنٍ مؤجلٍ، ثم يأخذها هذا العميل، فيبيعها في السوق بتمنٍ حالٍ، فيحصل عندئذٍ النقد، يعني أنت ما عندك نقدٌ، تريد مالاً، تذهب إلى البنك، ليوفر لك هذا المال، البنك لا يعطيك المال مباشرةً، لماذا؟ لأنه يريد أن يربح عليك، لو أعطاك المال مباشرةً وأخذ منك مالاً صارباً، فماذا يصنع البنك؟ يقوم بوضع سلعةٍ بينك وبينه، هذه السلعة قد تنقل المعاملة من التحريم إلى الحل، وفي الحقيقة لا تزيد الأمر إلا حرمةً، كيف؟ لما تكون هذه المعاملة لما يأتي البنك ويوقع لك عقدًا في هذه الصورة، ويقول تلتزم بشراء هذه السلعة، سيوفر هذه السلعة فيما بعد، فأنت إذا أبرمت هذا العقد، ولو سماه البنك وعداً، متى كان ملزماً، فإنه يكون عقدًا، سيكون البنك عندئذٍ باعك ما لا يملك، لأن السلعة ليست موجودةً عنده، سيذهب يأتي بالسيارة ويشترىها أو العقار أو غير ذلك، بعد أن تلتزم أنت، يقولون هذا وعدٌ، نقول وما تغني المسميات، نقول العبرة في العقود، بالمعاني، بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمبائذ، ما دام سعى التزاماً، فسعى عقدٌ هذه هي القاعدة عندنا، لأن العقد يدور على الإلزام والالتزام، فنقول هذا من بيع لا يملك، وهذا الحقيقة كما ذكرنا من الصور الممنوعة، وأيضاً البعض في مثل هذه الصورة، وهذه من التطبيقات للعقود الممنوعة، البنك عندما يشتري هذه السلعة، يقول للعميل اشتريها مني، فيشتريها العميل، ثم يقول سأبيعها عنك، فيبيعها البنك عن العميل وهو لم يقبضها العميل، ثم يعطي العميل المبلغ ويطلبه بالزيادة، لأنه مقسوطٌ، سدادٌ مؤجلٌ، يطالبه فيما بعد بالزيادة بربحٍ، وهذا ما يسمى بالتورق المنظم، وهو في الحقيقة نوعٌ من الصورية في العقد، ولذلك نقول هذا ممنوعٌ، كما أن الصورة الربوية ممنوعةٌ، والجائز هو ما بينهما، وهو التورق بحالته العادية، بمعنى أن العميل يقبض البضاعة لازم الذي اشتراها البنك، ثم يقوم هو ببيعها، ولا يوكل البنك في ذلك، ولا يبيعها قبل أن يقبضها، وهذا متيسرٌ في مثل الأسهم، وغيرها أيضاً من أنواع السلع، أما التلاعب بالأحكام الشرعية، كما قال أيوب السخيتاني: يتلاعبون على الله كالصبيان، لو أتوا الأمر على وجهه كان أهون، لو كانت صورةً ربويةً، خيرٌ من أن يقال للناس إن هذه صورةٌ جائزةٌ، وهي محرمةٌ، وإنما لفت بلفافةٍ، هذا ما يتعلق بهذه الصورة.

- يعني من كان مالكا لهذا البيع، فأذن بعد بيعه، جئت إليك وقلت لك: عندك سيارة من نوع كذا؟ قلت: لا، عند جاري، بعها عليك، وأنت غير مالك، الفقه الإسلامي أبدع في هذا الجانب، بما لم يصل إليه القانون فقال إن هذا البيع ليس نافذاً، كما أننا لا نحكم ببطاله كلياً، كيف يكون؟ قال: هو موقوف على صحة من له الحق، المالك، فإن أذن نفذ، وإن لم يأذن بطل، لماذا؟ لأنه يمكن الشيخ سعد يعرف أن جاره يريد البيع، وهذا الرجل اشتراها بسعر مناسب، ولربما لو لم يبعها عليه؛ لأن الجار غير موجود، ربما اشتراها من غيره، فما الذي يضير أن يبيع، ولا يترتب على هذا البيع أي أثر، حتى يأذن المالك، قال: إلا بإذن مالكة، فعندئذ يجوز هذا البيع ويصح، ويكون نافذاً، الأصل فيه حديث عروة البارقي، لما أعطاه النبي -صلى الله عليه وسلم- ديناراً ليشتري شاةً، فماذا صنع؟ ذهب واشترى بالدينار شاتين، وباع إحداهما بدينار، فجاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- بشاةٍ ودينارٍ، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بارك الله لك في نفقة يمينك» أقره، هنا نفذ البيع عندئذٍ، وهو دالٌّ على ما يسمى بتصرف الفضولي، وهو أحد أنواع ما أيضاً يسميه الفقهاء بالبيع الموقوف؛ لأن البيع منه ما هو ناجزٌ، ومنه ما هو موقوفٌ.

- يعني أن بيع غير المملوك إنما يجوز بإذن مالكة، أو إذا وقع من ولي المالك أو ولي اليتيم، من أنه غير مالك، لكن الشرع أعطاه هذه الصفة، بأن يبيع، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: 152]، وهذا خطابٌ للأولياء، فلهم عندئذٍ أن يبيعوا ويشتروا لليتامي، لكن بما يحقق الغبطة لهم، ويكون في صالحهم، ولا يضرهم.

- لأننا قلنا: إن المال ما يكون من عينٍ مباحة النفع، وما لا نفع فيه إهدار وإضاعة للمال، قد حرمها الشرع؛ لأنها نوعٌ من التبذير وأكلٌ للمال بالباطل.

- وهذا مما أجمع عليه أهل العلم، وذلك لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إن الله حرم بيع الخمر، والميتة، والأصنام»، وهذا الدليل وغيره من الأدلة قد اتفق الفقهاء على مضمونها، حرم بيع الخمر، والميتة، والأصنام، وذلك لكون هذه الممنوعات مما يقع الضرر ببيعها، ولذلك كانت الكثير من هذه التطبيقات والبيوعات المعاصرة، كانت في حكم هذه الصور، مثل بيع مثلاً الكتب التي تشتمل على أفكارٍ ضالةٍ هدامةٍ، ومثلها ما يشتمل على صورٍ خليةٍ، ونحو ذلك، هذا أيضاً مما هو قد حرمه الشرع، وكذلك أيضاً بعض المشروبات المضرة تناولاً وطعاماً وشراباً أيضاً تلحق بما منع الشرع منه، وهكذا كل ما أذهب العقل، فيكون له عندئذٍ حكم الخمر، ويحرم عندئذٍ بيعه، ويُعد العقد فيه باطلاً، ولا ثمن لمتلفه، لا يضمن.

- للغرر كما تقدم، إذ المعدوم تُجهل عاقبته، هل ينشأ أو لا ينشأ، إلى ما يصير، على أي حال تكون، ما هي قيمته عند ذلك، ولذلك نهى الشرع عن بيعه، إلا ما كان موصوفاً في الذمة على سبيل السلف كما سيأتي، فهو وإن كان في صيغته أو صورته معلوماً، لكن مثل من يبيع مثلاً مائة كيلو من التمر من مزرعته عند الجذاذ، ونحن في أول الموسم، معلوم، لكنه لما كان هذا موصوفاً في الذمة، ليس معيناً، جاز بضوابط السلم المعروفة، كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- بيانها.
- أما ما ستحمل أمته، فهذا لا يُدرى هي تحمل بوليدٍ ذكرٍ أنثى، وهكذا ما يكون من بيع الملاقيح، لا يُدرى كيف ستكون، وهل ستنتج هذه الناقة ذكراً أم أنثى، أم صحيحاً، أم مريضاً، أم غير ذلك، ومن بابٍ أولى حبل الحبل، وسيأتي -إن شاء الله- تعالى بيان كل هذا.

← {قال: ولا مجهول كالحمل، والغائب الذي لم يوصف، ولم تتقدم رؤيته}.

- كذلك أيضًا مما نُهي عن بيعه من صور الغرر التي قدمنا ذكره، والذي ينضبط بما يكون مجهول العاقبة، أو مستورها، ما يكون مجهولاً من غائب لم تتقدم رؤيته، ولا صفته، لم يوصف بما يرفع عنه الجهالة، ولم ير من قبل مشتريه، فهذا لا يجوز عندئذٍ بيعه لهذا الغرر المشتل عليه.

← {قال: ولا معجوز عن تسليمه، كالأبق والشارد والطير في الهواء، والسماك في الماء}.

- وهذا كما ذكرنا أيضًا للغرر، ولاحظوا كلامنا الذي تقدم، أن كثيرًا من البيوع الممنوعة، تعود إلى سبب الغرر، مع أن غير المقدور على تسليمه، هذا في حقيقة الأمر مملوك له، ومعروف، موصوف، ولكنه لا يُدرى هل يتمكن منه المشتري أو لا يتمكن، إذن الغرر لا يرتبط بجهالة العين، وإنما هو في حقيقة الأمر أيضًا في جهالة ما يؤول إليه الشيء، جهالة التمكن منه، هل يمكن هذا أم لا، إذا لم يتمكن منه، فإنه عندئذٍ لا ينتفع به.

← {قال: ولا بيع المغصوب إلا لغاصبه، أو من يقدر على أخذه منه}.

- لا يجوز بيع المغصوب؛ لأنه غير مقدور على تسليمه، إلا لغاصبه؛ لأن غاصبه يستطيع تسلمه، بل يده عليه، فينتفي عندئذٍ الغرر، ويندفع الضرر، وإنما منع من الغرر لما ينشأ عنه من الضرر، ولا ضرر هنا، فيجوز عندئذٍ البيع في مثل هذه الصورة.

← {قال: ولا بيع غير معين، كعبد من عبده، أو شاة من قطيع، إلا فيما تتساوى أجزاؤه، كقفيز من صبرة}.

- أما بيع غير المعين، كما لو قال: أبيعك إحدى سياراتي، أو إحدى الشقق التي عندي، أو إحدى الأراضي التي أملكها، أو أحد الكتب التي في مكتبي، قال: هذا بيع غير المعين، لا يجوز، لماذا؟ للغرر، حيث الجهالة، ما تدري، انظر الكتب التي بين أيدينا، منها ما هو كبير، ومنها ما هو صغير، منها ما هو في حقيقة الأمر ثمين، ومنها ما هو أقل من ذلك، فلا يسوغ أن أقول: أبيعك أحد الكتب التي هنا، أعطني خمسين ريالاً، وسأعطيك كتاباً، لابد أن يُعين، إلا في ما تتساوى أجزاؤه، كقفيز، وهو نوع من المكايل، كقفيز من صبرة، وهو ما يكون من البرونحو، والصبرة هي الكومة المجتمعة، فإذا كان قفيزاً من شيء من جنس واحد، فهو في حقيقة الأمر قد تساوت أجزاؤه، يعني لو جئتكم للموسوعة الفقهية هنا، هي عبارة عن أجزاء، كل جزءٍ مثل الآخر، وهذا يتضح أكثر في ما لو كان جزءاً مكرراً، عندي نسخة مكررة من كتاب، وقلت لك: بعثك كتاباً من هذه، كلها كتاب مكرر، ثمنه ومحتواه متشابهة، فعندئذٍ يجوز، ولا يكون هذا من قبيل المجهول، بل المبيع معلوم، لا جهالة فيه.
- ومثلها الآن ما يُباع في بعض المحلات، فتجد أنهم مثلاً يضعون في رفٍّ أشياءً متساويةً متشابهةً، ويقول: هذه بخمسة، هل يدخل في هذا المحلات كل شيء بخمسة، كل شيء بعشرة، كل شيء بريالين، هذه في حقيقة الأمر لا تدخل في هذا الباب، لماذا؟ لأنه لا يتم الشراء إلا بعد الرؤية، والتأكد من قيمتها، بخلاف الصورة المذكورة هنا، العقد يتم من غير أن تنظر في هذا المبيع عند العقد، وإنما يكون ذلك بعد التعاقد، ولهذا امتنع فيما لا تتساوى أجزاؤه، ولا تتشابه حقائقه، وجاز في ما يكون متساوياً، كما هو مثلاً كتب، كل كتابٍ مثل الآخر، أو جواناتٍ، كل جوالٍ مثل الآخر، ونحو ذلك.

- هذه أبرز المسائل المتعلقة بهذا الباب، وهو كالتقدمة لغيره من الأبواب، وفيه الإشارة إلى شيء من البيوع، التي سطرها الفقهاء، وهناك بيوعٌ استجدت كثيرة، بعضها من الأعيان، وبعضها من المنافع، ومن أشهر هذه البيوع المعاصرة، ما يمكن أن نسميه بالحقوق المعنوية، والخلاف فيها عائدٌ على الخلاف الذي ذكرناه آنفاً، وهو هل المنافع أموالٌ أم لا؟ والأقرب ما ذهب إليه جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة، من أن المنافع أموالٌ، بل قال الزنجاني -رحمه الله تعالى- وهل يراد من الأعيان إلا منافعها، فالمنافع في الحقيقة قيمتها قد تكون أعظم من قيمة الأعيان، ولذلك الآن تسمعون أنتم بالشركات الكبرى اسمها التجاري فقط، يشتري بأضعاف أضعاف ما تملكه من الأصول، وسمعنا بهذا شركات اشترت بعشرات المليارات، بينما الأصول التي تملك هذه الشركات من مبانٍ وبضائع ونحو ذلك، ربما لا يجاوز عشرين بالمائة من قيمة هذا الاسم، فالاسم التجاري حقٌّ من الحقوق المعنوية، وهذا الاسم له قيمة، ولذلك كانت المعاوضة عليه، كما هو قرار المجمع

الفقه الإسلامي، مشروعة؛ لأن له قيمةً، فيجوز عندئذٍ بيعه وشراؤه، وهذا مثل حق التأليف، والاختراع، ونحو ذلك من الحقوق التي هي في حقيقة الأمر لها قيمة، وهذه القيمة تجعل منها نفعا مباحا يمكن معاوضته عليه، فتكون مالا من الأموال، كما هو مذهب جمهور أهل العلم.

{قال: فصل في البيوع المنهي عنها: ونهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الملامسة، وهي أن يقول: أي ثوبٍ لمسته فهو لك بكذا، وعن المنابذة، وهي أن يقول: أي ثوبٍ نبذته إلي، فهو علي بكذا، وعن بيع الحصاة، وهو أن يقول: ارم هذه الحصاة، فأني ثوبٍ وقعت عليه، فهو عليك بكذا، أو بعثك ما تبلغ هذه الحصاة من هذه الأرض، إذا رميتها بكذا}.

- هذا فصلٌ في الفصول المنهي عنها، ونشير إلى هذه البيوع الشهيرة، التي جاءت النصوص بها، وهي بيع الملامسة والمنابذة والحصاة.
- فأما الملامسة، فهي أن يقول له: أي ثوبٍ لمسته فهو لك بكذا، وهذا من غير أن يقلبه وينظر فيه، ويعرف حقيقة قيمته، فعليه يكون سبب النهي الغرر، وسيكرر معنا كثيرا الغرر، وهو يدور مع الضرر، فحيث ما كان الغرر كان الضرر ولا عكس، فثم بيعٌ مُنع منها لأجل الضرر، وإن لم يكن السبب هو الغرر، فمثلاً أيضاً آخر، المنابذة أن يقول: أي ثوبٍ نبذته عليك، يعني طرحته عليك، وهذا بمعنى الملامسة، لكن ذاك يلمس، وهذا يطرح أو يرمي عليه الثوب، وقد وقع اتفاق الفقهاء على تحريم هذين النوعين، ومعهما النوع الثالث، وهو بيع الحصاة.
- قال كما فسرناه هنا: أن يقول: ارم الحصاة، فأني ثوبٍ وقعت عليه، فهو لك بكذا، طبعاً كان هذا في الثياب، أو كان هذا في الأرض، فيما لورمى الحصاة إلى أي مدى بلغت تلك الحصاة، فهي لك بكذا، فقد تبلغ مدى بعيداً، وقد تبلغ مدى قصيراً، وقد تقع على ثوبٍ نفيسٍ، وقد تقع على ما دون ذلك، هذا كله محرمٌ باطلٌ؛ لأن البيع قام على الغرر، وحيث كان البيع قائماً على غررٍ كمثل هذه الصورة، فإن النبي فيه عائدٌ إلى ذات الأمر، إلى ذات العقد، فيكون عندئذٍ باطلاً بالاتفاق.
- ومن ذلك أيضاً النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه، وذلك للحديث الصحيح، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الرجل على بيع أخيه، وهذا الحقيقة من فرائض التشريع الرباني، وذلك محافظةً على ما في النفوس، ودفعاً للشحناء والبغضاء، التي تقع بين الإخوة، ولذلك حرم الشرع هذه الصورة، لما قد تسببه من القطيعة، وهنا لا غرر، لكن ثم ضررٌ، فمنع الشرع من هذه المعاملة لأجل هذا الغرر، ولو كان ذلك واقعاً بعد العقد إذ قد يقع هذا البيع عند التعاقد، قبل استقرار العقد، كما قد يقع بعد التعاقد، فتقول: **وما فائدته؟** فيقال: بأن ذلك قد يؤدي بهذا المشتري إلى أن يرجع إلى من باعه، فيعيد بضاعته إليه، وينشأ عن ذلك خلافاً بينهما، ليشترى من الآخر، وهذا قد سده الشرع.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

